بحرا الضياء

العدد ٣٤٤ - الأحد ١٢ آذار ٢٠٠٦م- ٦٧٥٥ آ

صلاح زينل

حكومتنا الوطنية والبرلمان.. ماذا تنتظران؟

حميد الموسوي

ترى ما الذي يمنع تشكيل الحكومة العراقية لحد الآن؟! مع ان البلاد أحوج ما تكون اليه - وفي أحلك ظرف وأحرج مرحلة هو - حكومة قوية موحدة؟! خاصة بعد أن طغت تحديات خطيرة صار الإرهاب أخطرها على الإطلاق.

الحالة الأمنية في تدهور مستمر، وتراجع محيط، مظاهر مقومات الدولة تنحسر وتتقهقر.. سيادة منطق القوة والفلتان والبطالة والفساد الإداري يتفشيان بمساحة فاقت فايروسات الإيدز وانفلونزا الطيور وجنون البقر.

والتهجير والخوف يدفعان بالكثير من العوائل لافتراش المساحات والدوائر المهدمة والإرهاب بعد أن خرب كل شيء -ولم يشبع من الأرواح توجه نحو المقدسات ليجعل من انتهاك حرماتها سلاحا ذو سبعين حدا- وها هو يطال المساجد والكنائس والحسينيات والأضرحة المقدسة.

فما دامت الظروف أكبر من هذا الواقع، وما دامت ألسنة لهب الفتنة تتعالى، وما دامت القوى السياسية تلتقي وتتعانق وتتحاور، وما دام الجميع يريدون ويفضلون تشكيل الحكومة اليوم قبل الغد، وما دامت.. وما دامت... إذن أين هو مكمن العلة؟! والى متى ننتقل ببطء السلحفاة من الحكومة الإنتقالية، الى الحكومة المرحلية، الى حكومة تصريف أعمال؟ وأي أعمال ستصرف هذه الحكومة والأمور تتجه نحو الهاوية؟!.

إن استمرار أزمة تشكيل الحكومة العراقية حتى اليوم برغم مرور أكثر من شهرين على ظهور نتائج الانتخابات التشريعية. بسبب الاختلافات بين قادة القوائم الفائزة حول حصة كل فريق من الوزارة وعلى الرغم من خطورة الأوضاع الأمنية وتدهورها تقع مسؤولية على كل القوى الوطنية التي يهمها انقاذ العراق وشعبه وتداعيات الوضع المتدهور. ومهمة معالجة هذا الوضع المأساوي الخطير الذي يعيش تحت طائلته شعب العراق الصابر يتطلب بكل تأكيد تعاون الجميع فليس بمقدور أي قوى سياسية لوحدها ومهما كانت صفتها وسعة قاعدتها الجماهيرية وامكانياتها أن تحقق الأمن والاستقرار في بلاد أحالتها الحروب الى أنقاض وأحالها الإرهاب الى أنهار من الدماء..

ومع ما يمثله تشكيل الحكومة العراقية الدائمة من أهمية ومطلب شعبي -كونها في نظر الجميع غاية ووسيلة نظرا لما يناط بها من مسؤوليات تنفيذية وما تحمله من معان ومفاهيم سياسية وإدارية تترجم ميدانيا البرنامج الانتخابي الذي طرحه هذا الكيان أو تلك الكتلة وتعهد أمام جماهيره على تنفيذ جميع فقرات ذلك البرنامج بحرص واخلاص، حيث إن الحكومة عبارة عن الواجهة الحقيقية لفلسفة النظام السياسي الجديد، والمعبر الحقيقي عن نظام ومرحلة ما بعد التغيير بعد تداعيات ثقيلة لواقع سياسي واقتصادي واجتماعي لحقب مريرة معتمة-. إلا أن النظم الدستورية تشدد وتعنى بالسلطة التشريعية والسلطة القضائية أكثر من السلطة التنفيذية والتي لا بد من خضوعها الى تينك السلطتين. فالجمعية الوطنية. أو مجلس النواب. أو البرلمان هو عبارة عن هيئة تشريعية يتحمل كل عضو من أعضاء هذه الهيئة مسؤولية الأمانة التي وضعتها الأصوات في عنقه. تلك الأصوات التي توسمت فيه الخير واختارته كنائب لها وممثل شرعي في الهيئة التي تسن قوانين البلاد وتشرعن الأنظمة، وتصدر التعليمات والتوجيهات الملزمة للحكومة المنبثقة عنها والخاضعة لرقابتها وفق تخويلات الدستور الذي يمثل مصدر السلطات الثلاث. وهذا المفهوم وإن كان جديدا على شعبنا الذي رزح تحت تعسف السطات الدكتاتورية. فما يزال وهما في الأنظمة الشمولية والشوفينية التي تسود العالم الثالث.

على أنه أصبح أمرا بديهيا عند الشعوب المتحضرة التي تبنت أنظمة ديمقراطية منذ بداية القرن الماضي وقطعت أشواطا بعيدة في جميع المجالات نتيجة سياسة الانفتاح والحرية التي تتيحها تلك النظم وما توفره من فرص على شتى الأصعدة، وما تخلفه من اجواء لتنامي الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وما تقدمه من دعم للابداعات العلمية. وهذا ما تسعى لتحقيقه التجربة العراقية الرائدة على مستوى المحيط الإقليمي والعربي على حد سواء.

أما آن لحكومات المرحلي، والانتقالي وتصريف الأعمال أن تشد الرحال؟!

إن النائب العراقي الذي حجز مقعده في البرلمان القادم سيكون وجها لوجه أمام تراكمات ثقيلة تشمل جميع مناحي الحياة في ماضي معتم مكتض بالخراب والدمار. ومن ضمنها ما نال المسألة القانونية والتشريعية وما احتوته جنبتها من مبادئ محظورة ومفاهيم بالية. كان الواجب قبرها مع سقوط أصنام تلك الحقبة السوداء من تاريخ العراق الدامي. خاصة تلك الكوارث التشريعية التي تفرد باصدارها حزب البعث المقبور حين صار الطاغية وعائلته وحاشيته المشرعين الوحيدين للقوانين التي كانت تكتب حسب الطلب وتفصل على مقاسات العائلة وهواها ثم تشطب في الوقت الذي تنتفي فيه الحاجة اليها.

لا شك إن مسألة إلغاء تلك القوانين، واحلال قوانين حضارية محلها، ستكون من أعقد الأجهزة التي تنتظر الجمعية الوطنية، وفي ظل وجود تكتلات يلتزم البعض القليل منها بقرارات مجلس قيادة الثورة التي نافست "قرا قوش" وجاوزت قراراته تخلفا وعددا.

إن عهد الانفراد بالدولة والسلطة والوطن والمواطنة قد قبر الى غير رجعة، وإن عهد البناء الديمقراطي قد بدأ برغم العراقيل والموانع والمعوقات وبلا منة من أحد بل هو ثمن التضحيات الجسام التي قدمها شعب العراق الصابر وهو يناضل الدكتاتورية المقيتة طيلة أربعة عقود سود.

وهو ثمن خروجه للادلاء بصوته منتخبا ومستفتيا، وهو ثمن الدماء التي تهرقها يوميا وتفصيليا بقايا نفايات الحقب السوداء المتعاونة مع تكفيريي الإرهاب المتوحش.

لقد اختار العراقيون طريق الديمقراطية أملا في الحصول على المزيد من حقوقهم التي صادرتها السلطات التعسفية خلال تسلطها على مقدرات هذا البلد. وبسلوكه هذا الطريق إنما يتطلع الى مستقبل مشرق بعد أن يستعيد الوطن عافيته، ووضعه الطبيعي في المنظومة الدولية. إن المسيرة الجديدة التي قطعت أشواطا بعيدة وناجحة خلال فترة قياسية يجب أن تلاقي الدعم اللازم باطاعة واحترام القوانين من أجل وضع دعائم النهوض بالمجتمع العراقي الجديد. وأن يوضع في أولويات كل عمل مسألة الحفاظ على الأمن من خلال الحفاظ على الوحدة الوطنية والأهداف المشتركة وجعلها عهدا بين الشعب والحكومة. فإن طريق العنف والسلوك العدواني الذي اختطه الإرهابيون يهدف لتفريقنا ليسهل عملية الاجهاز على التجربة الديمقراطية والعودة بالبلاد وجماهيرها الصابرة الى عهود السلطة الدكتاتورية الغاشمة ولكن مجرد الظن والتفكير بهذا الأمر هو ضرب من ضروب الوهم والخيال. لذلك يتوجب على جميع الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات وحركات مساندة الحكومة في الوقوف بوجه هذا المد الخطر لأن البلاد تمر بمرحلة حساسة وظرف حرج فالصمت واللامبالاة لها نتائج أخطر وقد تشجع الإرهاب على التمادي في ترسيخ ثقافة العنف واشاعتها بين شرائح شعبنا المتعايشة بود وقد تدخل البلاد في نزاع طائفي لا يبقي ولا يذر.

إعلام الهدم.. وإعلام البناء

حنا الراهب

يضطلع الاعلام، منذ عهد طويل، بدور مفصلي في الحياة العامة، كونه لسان حال الشعب وصوته المدوي، فبدءا بشاعر القبيلة وخطيبها، ومرورا بصحف المدينة ومجلاتها وإنتهاءا بإذاعات وتلفزة وفضائيات الدول حتى صار يشكل سلطة رابعة وربما ارتبط بوزارة مستقلة في اكثر الدول. لكن الحكام وكعادتهم في إحتكار كل انشطة الدولة، والإستحواذ على جميع المفاصل فيها. وفي بلدان العالم الثالث خاصة، سيطروا على هذا النشاط الحيوي الخطر، ووظفوه كوسيلة دعائية لسلطتهم، وحولوه بوقا يسبح بحمدهم، وطبلا مهرجا بإنجازاتهم المزعومة. وعلى هذه الصورة المعتمة كان الاعلام العراقي خلال العقود الاربعة السود، اعلاما حكوميا بحتا سيطرت عليه الدولة بقبضة محكمة وحولت العاملين في جميع قنواته الى عناصر مخابراتية يهيمن على رأس هرمها ابن الطاغية، وربطته بوزارة تسيره وفق رغبات السلطان، فكبلت الأيدي وكممت الأفواه، وخنقت الأصوات. حتى صارت الكلمة الحقيقية الكامنة في الصدور سببا للذهاب بصاحبها الى الاعدام ان هي تقلت الى الشارع وسمع بها المواطن العراقي البسيط ومن الطبيعي ان اعلاما هذه صورته لا يرجى منه بناء شعب مثقف واع. اما الآن وبعد سقوط السلطة الدكتاتورية فلا بد للاعلام ان يتخذ موقعه اللائق بكل حيادية واستقلالية وان يتربع على رأس السلطات ليساهم في بناء العراق الجديد والحفاظ على تجربته الرائدة.

فالمواطن العراقي الذي حجزته سلطة البعث المقبورة في قوقعة الرعب والخوف، وأذاقته الذل والكبت والحرمان، وعزلته عن العالم طيلة تلك الحقب الغابرة، امعانا في تجهيله وتخلفه والتعتيم عليه ليتحول بمرور الزمن الى دمىً متحركة لا حول لها ولا قوة تنفذ بطواعية وبلا تردد جميع اوامر السلطان وحاشيته المتعسفة. هذا المواطن هو اليوم أحوج ما يكون الى مفاهيم تكسر أغلال الخوف التي احيط بها، وتغسل أدران الإنقياد التي جذرتها تلك السلطة في ذهنه. كما انه يحتاج الى جهد مكثف لتوعيته واشباع حاجاته المعنوية والثقافية بنتاجات معاصرة تتماشى والطفرات الواسعة التي حققها العالم المتحضر والتي تخلف العراق عن السير بركابها نتيجة السياسات الهوجاء، والسلوكيات الرعناء للسلطة المقبورة. ولذا نهيب بإعلامنا، بعدما خرج من ربقة العبودية وتوجهات السلطة القسرية، ان يكون اعلاما حرا مسؤولا يراقب اعمال الحكومة والمعارضة، ويرصد حركاتها وسكناتها، بنزاهة وحيادية تامتين. معبرا عن اراء وطموحات الناس كل الناس. بصدق وصراحة وامانة. ومن غير الممكن ان يضطلع الاعلام بدور ناجح بناء إذا كان

على السلطة الرابعة أن تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الديمقراطية وترسيخ قواعدها

الى ادوات تطبيل وتهريج، ولا تتحول الإذاعات الى أبواق مديح أو تصبح الصحف والمجلات نشرة خاصة او جدارية لماعة لهذا المسؤول او ذلك. فالموجود والمؤمل والمطلوب من قطاع الاعلام في مرحلة البناء الراهنة ان لا يجمل في كشف اهمال السلطة وتجاوزاتها على حقوق الناس. وان لا يتوانى في فضح الخروقات القانونية، وان ينشر ويعلن بالأسماء والأرقام والأدلة الثبوتية عمليات الإختلاس والفساد الإداري والمالي بلا تردد او خوف او محاباة. يتابع اعلى السلطات في البلد وينبه الى مواطن الخطأ في الأفعال والأقوال مثلما يتابع اكبر الزعماء في فصائل المعارضة وينبههم الى مكامن الخطر ويمنعهم من التجاوز او التشهير واطلاق التهم جزافا. الاعلام الجديد يجب ان يكون مرشدا وموجها، يتبنى مرحلة التثقيف على اخلاقيات الحوار وقبول الآخر كي يتعلم الناس فن التحاور في الأجواء الديمقراطية فإعلام التغيير مثلما هو حر لا بد ان يكون مسؤولا يتمنطق بلغة الحوار البناء بعيدا عن التشهير والسباب وتسقيط الآخرين.

وحتى لا يقع الاعلام في دائرة وعاظ السلاطين يجب ان يتبنى مسؤولية تثقيف الناس على النظر للحاكم ولكل المسؤولين كبشر، ويبتعد عن خطابات التألية والتعظيم التي صنعت الطغاة وخاصة في المنطقة العربية التي اعتادت وسائل اعلامها وضع العدد الكبير من الألقاب والصفات القدسية امام اسم المسؤول قبل مخاطبته، واحاطته بهالة من التعظيم والتفخيم، وبذلك وجد نفسه من اتصاف الآلهة وانه مصون غير مسؤول يحيي ويميت. يتخذ عباد الله عبيدا له ولحاشيته ليعبثوا ويعيثوا في الأرض الفساد محرقين الحرث والنسل. حيث يكون الاعلام قد خان رسالته وفقد احترام جماهيره كونه ساهم مساهمة فعلية في خراب البلاد والعباد.

والمطلوب من الاعلام ان لا يكتفي بظواهر الأمور التي يعلنها المسؤولون والذين كثيرا ما يكونون اياد متصافحة وقلوب متصافعة، فيعمد الى كشف الحقائق مخرجا الملفات المطوية المغلقة ويفضح ما دبر بليل، ولا يقبل بما "سجل ضد مجهول" ولا يخشى لومة لائم مهما كان الثمن. وحتى يخرج من نمطية اقتناص الأخبار ومتابعة الأحداث غثها وسمينها ومعالجتها بسطحية يجب ان يتصدى لجميع الأمور وكأنه السلطة فوق السلطات بحيث يفرض نفسه لتغطية كل مساحات الدولة حكومة ومعارضة مدققا حتى في وضع الميزانية العمومية للدولة مناقشا مواردها وأوجه صرفها. ولا يدع صغيرة أوكبيرة الا ويسأل عنها. يتتبع سفر المسؤولين والمعارضين على حد سواء، لا للتغطية والصور الملونة والمانشيتات الطويلة والعريضة، بل لمعرفة فوائد واهداف ونتائج تلك السفرات والزيارات واضعا خطوطه الحمراء والصفراء والخضراء امام مرأى ومسمع الجماهير.

ان من ثوابت الديمقراطية تأسيس خطاب اعلامي حر، يتحلى بروح استيعابية شفافة بعيدة عن العدوانية والاقصاء. على ان هذه الحرية الاعلامية يجب ان تبدأ من داخل البلد فتحاسب وتراقب جميع المسؤولين ثم تتعداهم فتعلن رأيها بكل صدق فيما يجري من امور واحداث في العالم. وليس كما نراه اليوم في بعض الفضائيات التي تغض النظر عما يجري في بلادها وتصم آذانها

نشر الوعي والثقافة الديمقراطية يجب أن يكون من أولويات الإعلام الحر

عن سلوك مسؤوليها لكنها تنبري بالنقد والتجريح لما يدور خارج حدود سلاطينها. وقد كان الاولى بوسائل الاعلام هذه ان تمارس النقد الذاتي انطلاقا من دائرتها الضيقة قبل ان تتناول الآخرين بالقدح والتسقيط. ولكي يؤدي الاعلام دوره على احسن وجه ويتحمل مسؤولياته في حفظ التجربة اليمقراطية وترسيخ دعائمها يتوجب علي الحكومة توفير الحماية اللازمة والرعاية المتميزة لهذا الحقل الحساس وذلك بالدعم المتواصل والمحافظة على ملاكاته بكافة قنواتها. كما يقع على الجماهير جزء هام من هذه المسؤولية كون الاعلام صوت الجماهير وضميرها الحي وحامل همومها وليس بإستطاعة هذا القطاع النهوض بهذه المهام الجسام لوحده ولا يمكنه اداء رسالته ما لم تعضده الجماهير وتسنده الحكومة. وحتى لا تعود آلية كتم الأصوات وتكميم الأفواه، وحتى لا تعلو أصوات التطبيل والتزلف والنفاق، يتوجب على العراقيين جميعا الوقوف مع الاعلام الحر وتشجيعه والتصدي بحزم لأي اعتداء او تجاوز يطال العاملين في هذا الحقل كائنا من كان مصدره. فان إسكات صوت الاعلام الحر يعني لجم الصدق والحقيقة. وتحجيم ارادة الجماهير والغاء دورها في عملية التغيير وبناء العراق الجديد.

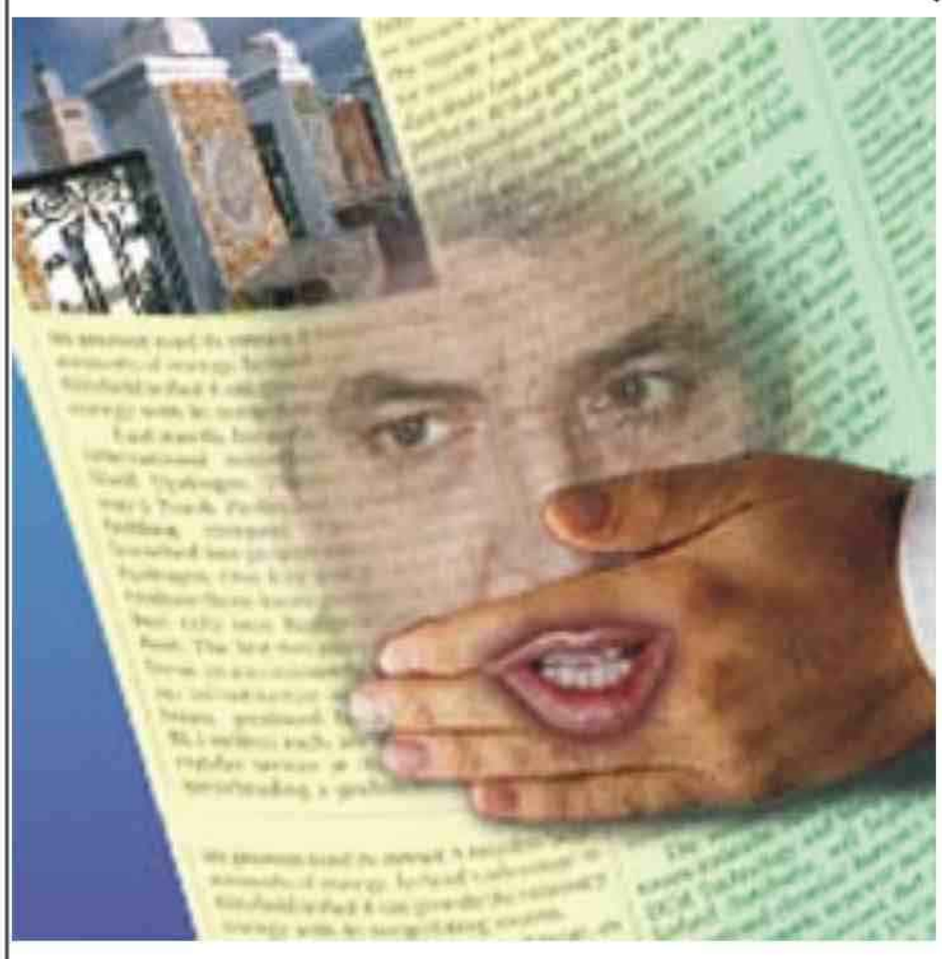

في الصميم

آه يا بغداد

سعدون الجميلي

تبقين انت قبلة الأنظار.. وواحة العلم، ومنارة الفجر التليد، كما أنت ملاذ قلوبنا بعد الله.. يا بغداد، فمهما طبعنا على وجنتيك من القبل نبقى عاجزين عن ايفاء حقك، فأنت دار السلام التي تشعبت بعلومها بقاع الأرض قاطبة، وأنت عاصمة النور يوم كان ينتاب العالم بأجمعه تيه الفقر والجهل والظلام.. إنك في المآقي والله.. لذا فإن أي ظلم يصيبك.. يفزع العيون فتتسارع الدموع متزاحمة خطين كدجلة والفرات كل عذب ماءه.. إنك الماء قبل الماء، والزاد قبل الزاد والنور قبل الضوء والوضوء قبل الصلاة.. فأي ألق فيك يا بغداد.

وأني لأتلذذ في دفء حبك.. يا بغداد، وأشعر بالغصة تمزق صدري، كلما حاول البعض أن يطمس دورك وينأى بك عن القيام بدورك، فأنت يا عز الرشيد، ومقلة المنصور، لم تعطي لكي تأخذي، ولم تترجلي إلا ليركب أبناؤك الصيد المعالي.. وهكذا كان تاريخك كله ألقا حتى مع من وهن وضعف وتجاوب مع هذا العدو أو ذاك لينال من فجرك الوضاء، ورغم ذلك كنت له بمثابة الستر والغطاء على جنوحه، فهل هناك من أعطاك بقدر ما أعطيته يا قبلة الدنيا وخلاصة الديار ورحم التاريخ في كينونته؟، إن تاريخ العالم يختصر في حاضرتك يا بغداد.. حيث تمتد حواضر فجر دولك وسلالاتك قوس قزح ليضيف بألوانه زهوا وألقا لعالم جديد.

وأنت الموحدة الواحدة يا بغداد، وسوف لن يعتري شبابك الضعف والهزال، وإن أراد المعتدون ذلك.. عبر امتهان قيمك من خلال عقد الاجتماعات المصيرية بين المكونات العراقية خارج محيطك، وقيام رؤساء الدول ومبعوثيهم بالنزول بعيدا وهذا ما يتنافى وقواعد السلوك الدبلوماسي والاخلاقي، وأحيانا بدون علم الدولة الرسمي بالزيارة.

إن التاريخ.. لن يرحم أبدا من يدس السم الى فاه بغداد.. عن عمد وترصد فمهما بلغ المجرمون ودهاقنة الخراب أن يؤذوا تاريخك.. فإن بناءهم المنكر سيكون أوهن من بيوت العنكبوت، وسيظل أصلك ثابتا وفرعك في السماء يا عاصمة الخلافة طالما فيك نفس يلهب حنايا أبنائك، فما طالت إلا قصرت.. وما ضاقت إلا رحبت، فداك أهلك.. يا بغداد، كل ذلك التاريخ يا واحة المجد كان الأجدر بـ "أطيافهم الجديدة" أن تعمل على تجديده وبأفضل صورة ممكنة وذلك أقل القليل بالوفاء اليك، ربما إنهم شغلوا عنك بالدنيا ومباهجها وكراسيها وأموالها ومناصبها، فهل ألا رجاؤك يسامحهم؟.

ورغم قذارة شوارعك، وتدني بناءك، وانتشاح صدرك بالسواد، وانغلاق مجاريك وتميزك اليوم بالتيهان الأمني والقتل الجماعي والنهب لثرواتك والسيطرة لغيرك على أبنائك، وتحملك الظلام في تيه لم تشهديه عبر كل تاريخك، وأخيرا اصلالك من قبل عتاة القهر والتدمير، فإنك الأجمل والأقدر، وهل يظن الغبار أن لا نافض له؟، وهل يظن الحزن أن لن يخلص عداده، وبعدها يا بغداد يا سلام يا دار السلام.. سيعود دفؤك لصدور أبنائك من جديد، لكي ينقذوك من ذلك الضياع الذي نراه مقصودا للانتقاص من دورك عبر التاريخ.. قزم من قام به يا مقلة العين يا بغداد، وقري عينا "فمغول العصر" لن يدوم مكونه بين ظهرانينا وستمسين يوما ما عروسا مكللة بتاج الغار وإن غدا لناظره قريب.